شيئية المعدوم

إعداد:

الباحث. سعيد بن سلطان بن محمد الحراصي.

جامعة السلطان قابوس – كلية التربية – قسم العلوم الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أمّا بعد:

فمن المسائل التي شاع فيها الجدل بين الفلاسفة وعلماء الكلام من المتكلّمين في العقائد والفِرَق الإسلامية؛ مسألة: هل المعدوم شيء أم لا؟ وهل الشيء في حال عدمه ماهية وذات؟ أم معلوم ومثبت في الذهن؟ وكيف نفهم مقالة الإمام الجيطالي في الشرح المحقق، في قوله: "إنّ الله موجود لا معدوم ولا غائب".

إنّ هذه المسألة من أدقّ المسائل التي دار حولها الجدل والنقاش، وقد اختلف المتكلمون فيما بينهم حول إثبات المعدوم شيئاً موجوداً، له ماهية وذات، وذلك بين منكر ومثبت، ومن أشهر من أثبت شيئية المعدوم، جمهور المعتزلة، وغيرهم من بعض المتكلمين والفلاسفة، فقد جعلوا للمعدوم ذاتًا وصفة، وكل منهم أراد تنزيه البارئ، وأمّا بقية الفرق الإسلامية كالإباضية والأشاعرة فقد ذهب جمهورهم إلى أنّ المعدوم ليس بشيء، وأرادوا من ذلك تنزيه البارئ كذلك، وبيان ذلك فيما يلي اختصارًا:

أمّا جمهور الفلاسفة فقد قالوا بقدم العالم، ويعنون به قدم المادة التي خُلق منها العالم، ولا شك أنّ لهم في ذلك أدلة وبراهين، وقد هاجمهم الإمام الغزالي في "تهافت الفلاسفة"، ورد عليه ابن رشد في "تهافت التهافت" كما هو معلوم، والشاهد من هذا؛

أنّ الفلاسفة قالوا بقدم العالم؛ لأنّ عقولهم لم تقبل الخلق من العدم، فقالوا لا يمكن أن يتوجه الأمر الإلهي إلى عدم، فالعدم لا يُخرج شيئًا، وعليه قالوا بأنّ مادة خلق العالم قديمة وأزلية، والله متقدم عليها في الرتبة والمنزلة لا في الوجود.

وأمّا المعتزلة فأرادوا تنزيه الله تعالى ممّا ادّعاه الفلاسفة، من عدم معقولية خلق الأشياء من العدم المحض، فقالوا العدم شيء، خرج منه الموجود من حيّز العدم عن طريق الإمكان إلى حيّز الوجود، فالمعدوم شيء قبل خلقه، وقد اختلفوا هل هو شيء معلوم مثبت ذهناً أو ذات وماهية حقيقية.

وأمّا الإباضية والأشاعرة فقالوا: العدم ليس بشيء؛ لأنّه ليس موجودًا، فالشيء معهم هو الموجود، فالله واجب الوجود شيء؛ لأنّه موجود، وجميع المخلوقات أشياء؛ لأنّها موجودة، فالشيء هو الموجود فقط، سواء أكان واجب الوجود أو ممكن الوجود، أما المعدوم فهو معدوم؛ لأنّه لا شيئية له، ولو قيل بشيئية المعدوم لشارك الله تعالى في الوجود الأزلي، فالله شيء كما قال سبحانه: ﴿قُل أَيُّ شَيءٍ أَكبَرُ شَهٰدَة قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنّعام: ١٩]، والمعدوم قبل خلقه شيء، فيكون مشاركا لله تعالى في صفة القدم أو الأزليّة، وهذا المعتقد يقضي على عقيدة التوحيد.

وبالجملة؛ الشيء عند عموم الإباضية والأشاعرة هو الموجود، وعند جمهور المعتزلة هو الممكن، وفي اللغة يشمل الواجب، والممكن، والمستحيل، باعتبار صحة الإشارة إليه والإخبار عنه عموماً، وبغض النظر عن صحة تحققه في الخارج، وهذا اختصار بسيط، وفي هذا الموضوع تفصيل عميق، كما سيأتي بيانه.

أهمية المسألة وحقيقة الخلاف فيها

تعدّ مسألة "شيئية المعدوم" من أمهات مسائل علم الكلام والفلسفة؛ وذلك لتشعبها وارتباطها بمجالين مهمين: المجال الطبيعي والمجال الغيبي، ومن هذين المجالين تنوعت الأفهام، وتعددت الرؤى.

ففي مجال الطبيعة الخارجية: ترتبط مسألة المعدوم بأكثر من موضوع، كارتباطها بأصل العالم من حيث إن المعدوم جوهر أو عرض هيولي، وجه الله قدرته عليه،

فتكون العالم، كما ترتبط بالتصورات الذهنية، باعتبار أنّ شيئية المعدوم ما هي إلا تصور ذهني داخلي.

وأمّا ارتباطه بما وراء الطبيعة أو الغيب "الميتافيزيقا" أو الإلهيات (العقيدة) فإنه مرتبط بفهم ماهية وجود الله ـ عز وجل ـ من حيث إنه شيء، وبمسألة إعادة المعدوم بعد الفناء، والحدوث والقدرة والإرادة والعلم، فيدخل في هذا الموضوع الكثير من المباحث المهمة، التي لا يمكننا الإلمام بها في هذه العجالة، وعليه:

يتلخص الخلاف حول هذه المسألة بين المثبتين لشيئية المعدوم من المعتزلة، والنافين منهم ومن غيرهم، كالإباضية، والأشاعرة، والفلاسفة، وتُجيب هذه الدراسة المتواضعة على سؤال: هل المعدوم الممكن شيء أو لا؟ وكيف نفهم أنّ الله موجود أيّ شيء، لا معدوم ولا غائب؟ لأنّ البعض يتهم الإباضية وغيرهم ممن أوّل الصفات بالعدمية عندما يصفون الله تعالى بصفات السلوب؛ أي: ليس له زمان، ولا مكان، ولا فوق، ولا تحت، ولا حجم، ولا جرم، ولا شكل، ولا صورة، ولا حركة، ولا سكون، وهذه سمات المعدوم والله أخبر أنه شيء، وسيتضح أنّ بعض المعتزلة قد ذهبوا إلى اعتبار المعدوم الممكن شيئًا، والبعض الآخر ذهب إلى ما ذهب إليه جمهور الأمة، من كون المعدوم الممكن ليس شيئًا.

وقد جاءت المسألة في خمسة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: تعريف الشيء لغةً واصطلاحًا.**
  - المطلب الأول: الشيء لغةً.
  - المطلب الثاني: الشيء اصطلاحًا.
- **المبحث الثاني: معنى العدم لغة واصطلاحًا، وبيان محل النزاع، ومذاهب العلماء**
  - المطلب الأول: معنى العدم لغةً.
  - المطلب الثاني: معنى العدم اصطلاحًا.
  - المطلب الثالث: بيان محل النزاع.
  - المطلب الرابع: بيان مذاهب العلماء.

- **المبحث الثالث: أدلة المثبتين لشيئية المعدوم.**
  - المطلب الأول: الأدلة العقلية.
  - المطلب الثاني الأدلة النقلية.
- **المبحث الرابع: أدلة النافين لشيئية المعدوم.**
  - المطلب الأول: الأدلة العقلية.
  - المطلب الثاني: الأدلة النقلية.
- **المبحث الخامس: ما يتفرع من القول بشيئية المعدوم.**
  - المطلب الأول: الأعيان الثابتة في العدم.
  - المطلب الثاني: القول بقدم العالم.
  - المطلب الثالث: القول بعالم المُثُل الأفلاطونية والهيولى.
  - المطلب الرابع: خلاصة ما يراه الباحث في اتهام المعتزلة.

المبحث الأول

مصطلح الشيء

المطلب الأول: الشيء لغةً

جاء في لسان العرب: "والشَّيءُ: مَعْلُوم...، وَهُوَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَا أُخْبِرُ عَنْهُ"[1].

الشَّيْء أَعمّ الْعَام: كَمَا أَنّ الله أخصّ الْخَاص، وَهُوَ مُذَكّر يُطلق على الْمُذكر والمؤنث، وَيَقَع على الْوَاجِب والممكن والممتنع [2].

ومن خلال ما سبق؛ نجد أنّ الشيء لغةً هو: ما يصح أن يكون موضوعًا معلومًا في المُخبر عنه، المسند إليه، وعليه فإنّ الشيء في اللغة عبارة عن: كل موجود، إمّا حسًّا كالأجسام، أو حكمًا كالأقوال، أو هُوَ مَا يَصحّ أَن يعلم، ويخبر عَنهُ، فَيشْمَل الْمَوْجُود والمعدوم، مُمكنًا أَو محالًا، ولذلك قالوا: الشيء أعمّ العمومات.

المطلب الثاني: الشيء اصطلاحًا

الشّيء: "اسم لما يصحّ أن يُعلم أو يُحكم عليه أو به، موجودًا كان أو معدومًا، محالًا كان أو ممكنًا، كذا قال الزمخشري. وأمّا المتكلّمون فقد اختلفوا فيه" [3].

هذا، وَمن جعل الشَّيْء مرادفًا للموجود؛ حصر الْمَاهِيّة بالموجود، وَمن جعله أَعمّ؛ عمّم الْمَوْجُود والمعدوم، والشيء في الأصل – كما عرَّفه أبو البقاء الكفوي – مصدر (شَاءَ) أطلق تَارَة بِمَعْنى (شائي) اسْم فَاعل، وحينئذ يتَنَاوَل الْبَارِي، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام: ١٩] ، وَبِمَعْنى اسْم مفعول تَارَة أُخْرَى، أَي: مشيء وجوده، وَلَا شكّ أَنّ مَا شَاءَ الله وجوده فَهُوَ مَوْجُود فِي الْجُمْلَة: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وعَلى الْمَعْنى الثَّانِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنّصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ج١، ص١٠٤.

[2] المرجع السابق، ج١، ص١٠٤.

[3] التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ج١، ص١٠٤٧.

ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيء قَدِير﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيء﴾ [الرعد: ١٦]، فالشيء فِي حق الله بِمَعْنى الشائي (أي الفاعل)، وَفِي حق الْمَخْلُوق بِمَعْنى المشيء (أي المفعول).[١]

وبناءً على ما سبق؛ فقد اختلف المتكلمون في تعريف الشيء اصطلاحًا، على النحو الآتي:

أولًا: السفسطائية [٢].

الشيء عندهم نسبي، سواء كان موجودًا أو معدومًا، ونظريتهم تقوم على أنه ليس هناك وجود خارجي مستقل عمّا في أذهاننا، فما يظهر للشخص أنّه حقيقة، يكون هو الحقيقة له، وزعموا ألا عِلم يثبت، ولا معرفة تستقيم، ولا شيء موجود على حقيقة من الحقائق، ولا موصوف بصفة دون صفة من الصفات، فقالوا: إنّك متى ما اعتقدت شيئًا على صفة، واعتقده غيرك على صفة أخرى، تخالف الصفة الأولى، فإنّ ذلك الشيء موجود بكلتا الصفتين جميعًا، وليس واحدة منها أولى به من الأخرى، وقالوا: إنَّا وجدنا السراب قد يراه الرائي من بعيد شيئًا موجودًا، والقريب منه لا يجده شيئًا، فعلمنا أنّ السراب شيء لا شيء، موجود لا موجود [٣].

---

[١] الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش – محمد المصري، د.ط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص٥٢٥.

[٢] والسفسطة هي: نفي الحقائق الثابتة، مع العلم بها تمويهًا ومغالطةً نسبة إلى السفسطائية، وهم جماعة من فلاسفة اليونان زعيمهم بروتا جوراس، هم ثلاثة أصناف: فصنف منهم نفى ثبوت الحقائق للأشياء، وصنفٌ منهم شكُّوا فيها (أي: ينكرون العلم بثبوت شيء، ولا ثبوته، فهم شاكُّون، وشاكُّون أنهم شاكون، وهلمّ جرّا)، وصنف منهم قالوا: هي حقٌّ عند مَنْ هي عنده حق، وهي باطل عند من هي عنده باطل. انظر: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج١، ص١٤.

[٣] انظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، **الإبانة عن أصول الديانة**، تح: صالح بن مقبل بن عبد الله العصيمي التميمي، دار الفضيلة – الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ص٤٧٢، بتصرف. انظر: الوارجلاني، عبد الكافي بن أبي يعقوب يوسف بن إسماعيل بن يوسف

وقد تعقّب هذا الكلام الإمام الوارجلانيّ في موجزه بقوله: "يقال لهم: أخبرونا عن قولكم هذا الذي قلتموه من زعمكم: أن لا شيء على الحقيقة، أذلك القول منكم على الحقيقة؟ أم على غير الحقيقة؟ فإن قالوا: على غير الحقيقة خرجوا من حدّ المناظرة، على أنّهم خارجون من حدها أولًا، وإن قالوا: على الحقيقة أثبتوا الحقائق، وأقرّوا بها، ونقضوا مذهبهم، وكذلك يُسألون عن قول مَن خالفهم، أخطأ هو أم غير خطأ؟ فإن قالوا: خطأ، قيل لهم: على حقيقة الخطأ أم على غير حقيقته؟ فإن قالوا: على حقيقة الخطأ، أقروا بالحقائق وأثبتوها، وإن قالوا: على غير الحقيقة، قيل لهم: فكيف تنكرون على مَن خالفكم إذا كان الذي ادّعيتم إنما قلتموه على غير الحقيقة؟ ولم تثبتوا خطأ مَن خالفكم على حقيقة الخطأ؟"[1]

ثانيًا: الإباضية

الشيء عندهم الموجود (كلّ شيء موجود)، فإن اسم الشيء عندهم يتناول الجوهر، باعتبار الوجود لا باعتبار الجوهرية، فالشيء والثابت والموجود ألفاظ مترادفة، فلا يطلق على المعدوم ولو ممكنًا، غير إن اسم الشيء كما يُطلق على المخلوقات يُطلق على الله تعالى، وهذا ما ذكره الإمام السالمي في مشارقه، من أنّ الشيء يُطلق على المخلوقات بمعنى المَشي، ويطلق على الله تعالى بمعنى الشائي، فالشيء في الأصل مصدر شاء، أطلق تارةً بمعنى شاء اسم فاعل، وحينئذ يتناول الباري، كقوله تعالى: ﴿قُل أَيُّ شَيءٍ أَكبَرُ شَهَٰدَة قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنّعام: ١٩]. وبمعنى اسم مفعول تارة أخرى أي مشيئ وجوده، ولا شك أن ما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة: ﴿إِنَّمَا أَمرُهُۥٓ إِذَا أَرَادَ شَيئًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وعلى هذا المعنى فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيء قَدِير﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيء﴾ [الرعد: ١٦]؛ فالشيء فِي حق الله بِمَعْنى الشائي، وَفِي حق الْمَخْلُوق بِمَعْنى

بن محمد التناوتي الوارجلاني (ت: قبل: ٥٧٠هـ / ١١٧٤م)، **الموجز**، ب.ط، دار الجيل – بيروت، ج١، ص٢٨٠.

[1] المرجع السابق، ج١، ص٢٨١.

المَشيء، وهذا المعنى في تفسير الشيئية يتفق مع ما ذكره أبو البقاء الكفوي في كلياته[١].

والشيئية وإن كانت تفيد معنى الوجود إلا أنها لا تقتضي معنى المحسوس بإطلاق، وهذا ما بينه الإمام الوارجلاني في كتابه "الموجز"، فقال: "...فإنا نجد الله جلّ جلاله قد ذكر معاني فسماها أشياء، وليست مع ذلك أجسامًا، قال الله عزّ وجلّ: ﴿قُل يَٰٓأَهلَ ٱلكِتَٰبِ لَستُم عَلَىٰ شَيءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّورَىٰةَ وَٱلإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٨]، فدل على أنَّه إن هم أقاموا التوراة والإنجيل يكونوا على شيء من الدين، فسمى الله تعالى الدين شيئًا، وهو ليس بجسم..."[٢].

ثالثًا: المعتزلة.

ذهب جمهور الْمُعْتَزلَة إلى أنّ الْمَعْدُوم شيء، وأنّ هذا الشيء اسم للمعلوم، سواء كان موجودًا أو معدومًا، فإنّه شيءٌ معلوم، وذلك يظهر فيما ذهب إليه بعضهم من أنّ المعدوم شيء وَمَعْلُوم ومذكور، وَلَيْسَ بجوهر وَلَا عرض، وَهَذَا اخْتِيَار الكعبي مِنْهُم، وَزعم أبو علي الجبائي وابْنه أبو هَاشم أنّ كل وصف يسْتَحقّهُ الْحَادِث لنَفسِهِ أَوْ لجنسه فإنّ الوَصْف ثَابت لَهُ في حَال عَدمه، وَزعم أنّ الْجَوْهَر كَانَ في حَال عَدمه جوهرًا، وَكَانَ العرض في حَال عَدمه عرضًا، وَكَانَ السوَاد سوادًا، وَالْبَيَاض بَيَاضًا في حَال عدمهما [٣]. وقال أبو الحسين البصري، والنصيبيني من المعتزلة البصريين: هو

---

[١] انظر: الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ص٤٥٥.

[٢] انظر: الوارجلاني، **الموجز**، ج١، ص٤٢٧. انظر: السالمي، عبد الله بن حميد بن سلوم بن عبيد بن خلفان السالمي، **مشارق أنوار العقول**، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، السيب: الحيل الجنوبية، د.ط، ص٢١٤-٢١٥، بتصرف. انظر: الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ب.ط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص٥٢٥.

[٣] البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت ٤٢٩هـ)، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٢، ١٩٧٧م، ص١٦٤، بتصرف.

حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم، وهذا قريب من مذهب الأشاعرة؛ لأنّه ادّعى الاتحاد في المفهوم، ودعواهم أعمّ من ذلك كما مرّ، والنزاع لفظي متعلّق بلفظ الشيء، وأنّه على ماذا يطلق [١].

رابعًا: الأشعرية.

الشيء هو: الموجود، فكلّ شيء عندهم موجود، كما أنّ كلّ موجود شيء؛ أعني أنّهما متلازمان صدقًا، سواء كانا مترادفين أو مختلفين في المفهوم [٢]. وقد تكلم الأشاعرة كثيرًا في مصطلح (الحال [٣])؛ وذلك لتعلقه بهذه المسألة، وبيان قولهم – اختصارًا – في ذلك ما يلي:

ذهب الإمام الباقلاني والجويني إلى القول بوجود الحال الذي هو الواسطة بين الموجود والمعدوم، فهو صفة لموجود، لا يوصف بالوجود ولا بالعدم، بينما ذهب جمهورهم إلى بطلان الحال ضرورةً؛ وذلك لأنّ الموجود لابدّ أن يكون له تحقق، والمعدوم ما ليس له تحقق ولا واسطة بين النفي والإثبات [٤].

خامسًا: الفلاسفة.

قالوا: الماهية لا تخلو عن الوجود الخارجي أو الذهني. نعم المعدوم في الخارج يكون عندهم شيئًا في الذهن، وأمّا أنّ المعدوم في الخارج شيء في الخارج أو المعدوم المطلق شيء مطلقا أو المعدوم في الذهن شيء في الذهن فكلا، فالشيئية عندهم

---

(١) التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج١، ص١٠٤٨.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص١٠٤٧.

(٣) الحال في اصطلاح المتكلمين وسط بين الموجود والمعدوم، أي صفة لا موجودة بذاتها ولا معدومة ولكنها قائمة بموجود. انظر: التفتازاني، شرح المقاصد، تح: د. عبد الرحمن عميرة، ج١، ص٤٠٠. نقلًا من محمود، يوسف عبد العزيز محمود، فكرة شيئية المعدوم عند المتكلمين، ص١١٩، دار المنظومة.

(٤) لمزيد بيان ينظر: محمود، يوسف عبد العزيز، **فكرة شيئية المعدوم عند المتكلمين**، جامعة القاهرة _ مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، ج١٦، ص١١٥. بتصرف

تساوق الوجود وتساويه، وإن غايرته مفهوما؛ لأنّ مفهوم الشيئية صحّة العلم، والإخبار عنه. فإنّ قولنا السواد موجود مفيد فائدة معتدّة بها دون السواد شيء [١].

[١] التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج١، ص١٠٤٧.

المبحث الثاني

معنى العدم لغة واصطلاحًا، وبيان محل النزاع ومذاهب العلماء

المطلب الأول: معنى العدم لغةً.

يُعرّف الفراهيدي العدم بالفقد، فيقول: "عدم: العَدَمُ: فقدانُ الشيء وذهابه، والعُدْمُ لغة. إذا أرادوا التثقيل فتحوا العين، وإذا أرادوا التخفيف ضمُّوها. عَدِمْتُ فلانًا أَعْدَمُهُ عَدَمًا، أي: فقدته أفقده فقدًا وفقدانًا؛ أي: غاب عنك بموت أو فقدٍ لا يقدر عليه. وأَعْدَمَهُ الله منّي كذا، أي: أفاتَه. ورجلٌ عديمٌ لا مالَ له، وقد عَدِمَ مالَه وفَقَدَهُ وذهَبَ عنه. والعديمُ: الفقيرُ؛ لأنّه فقد الغنى، وأَيِسَ منه، ويجوز جمعُه على: عُدَماء، كما يجمع الفقير فُقَراء"[1].

وإلى هذا المعنى ذهب ابن فارس في "مقاييس اللغة"، وابن سيده في "المحكم والمحيط الأعظم"، وابن منظور في "لسان العرب"، يقول ابن فارس: "(عَدَمَ) الْعَيْنُ وَالدَّالُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى فُقْدَانِ الشَّيْءِ وَذَهَابِهِ. مِنْ ذَلِكَ الْعَدَمُ"[2]. ويقول ابن سيده: "العَدَمُ والعُدْم والعُدُمُ: فقدان الشَّيْء، وَقد غلب على فقدان المَال وقلته. عَدِمَهُ عَدَما وعُدْما. وأعْدَمه غَيره. وأعْدَمَني الشَّيْء: لم أجدْهُ"[3]. ويقول ابن منظور: "عدم: العَدَمُ والعُدْمُ والعُدُمُ: فِقدان الشيءِ وَذَهَابُهُ، وغلبَ عَلَى فَقْد الْمَالِ وقِلَّته، عَدِمَه يَعْدَمُه عُدْمًا وعَدَمًا، فَهُوَ عَدِمٌ، وأَعدَم إِذَا افتقرَ، وأَعدَمَه غيرُه..."[4].

---

[1] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، ج٢، ص٥٦.

[2] أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ج٤، ص٢٤٨.

[3] المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ج٢، ص٣٤.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص٣٩٢.

ومن خلال ما سبق، يظهر لنا أنّ العدم لغةً هو: فقدان الشيء، وعدم وجوده بغيابه عن الواقع المحسوس.

المطلب الثاني: معنى العدم اصطلاحًا

ذهب الإمام الغزالي في مشكاة الأنوار، والرازي في التفسير الكبير، والآمدي في غاية المرام في علم الكلام إلى أنّ العدم هو: سلب الوجود عمّا من شأنه أن يكون موجودًا [١].

المطلب الثالث: بيان محل النّزاع

لقد ظهر للباحث من خلال مطالعة ما كُتب في هذا الموضوع، أنّ مدار البحث في هذه المسألة مركّز في ماهية الشيء، وهي نفس وجوده وعينه وحقيقته، فهل هذه الماهية تكون ذهنية علمية أم خارجية عينية؟ وعليه؛ فلا إشكال في إثبات المعدوم في الذهن والعلم، أم أنه شيء باعتبار ما سيؤول إليه؟ ومحل النزاع في أن يُجعل المعدوم الممكن شيئًا ثابتًا متعينًا بنفسه في الأزل، إذ يكون مشاركًا لله تعالى في الوجود والأزلية، وهذا ما دار فيه النزاع بين جمهور المعتزلة والأشاعرة، وذلك من حيث إنّ الماهية تأتي على مرتبتين: الثبوت الذهني، والثبوت العيني، كما سيأتي.

المطلب الرابع: بيان مذاهب العلماء

المذهب الأول: عدم جواز إطلاق اسم الشيئية على المعدوم؛ لأنّ المعدوم يقابل الموجود، فالمعدوم منفي، والنفي يُرادف العدم، فالمعدوم ليس بشيء، وهذا ما ذكره تقي الدين النجراني المعتزلي عن أبي الهذيل والخوارزمي، وأبي الحسين البصري

---

[١] انظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، **مشكاة الأنّوار**، تح: أبو العلا عفيفي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص١٣، وانظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، **التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، ج٢٥، ص١٠٥، وانظر: الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت ٦٣١هـ)، **غاية المرام في علم الكلام**، تح: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ص٢٨.

والبرادعي [1]، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه جمهور الإباضية والأشاعرة، كما ذكر مُسبقًا، وبيان ذلك:

أنّ المعدوم عند هؤلاء من المعتزلة وغيرهم نفيٌ محضّ، والشيء يُرادف الموجود؛ وعليه فالمعدوم ليس بذات، والشيء ذات، ووجود الشيء ليس بزائد على كونه ذاتًا، فيكون مخلوقًا موجودًا في حال كونه ذاتًا، وعدمًا، أي: ليس شيئًا موجودًا في حال كونه عدمًا، فالأشياء المخلوقة لم تكن أشياء قبل خلقها، فقبل أن تخلق كانت معدومة، والمعدوم ليس بشيء، لا ذات ولا عين، بل نفي محض، فلا يُطلق لفظ الشيئية على المعدوم.

المذهب الثاني: جواز إطلاق اسم الشيئية على المعدوم: لكن لا يسمى جوهرًا وعرضًا في حال عدمه، وإنما يقال فيه شيء، ومعلوم، ومقدور، ومخبر عنه، فهو مثبت غير موجود [2].

ويفهم ممّا سبق أنّ المراد: إثبات العدم شيئًا معلومًا، وليس ذاتًا؛ وذلك لأنّه قابل ـ بسبب ثبوته في العدم معلوم لله ـ لإمكان حدوثه من العدم، فالمعدوم قبل الخلق منفك، وخارج عن صفة الوجود، منفي العين، فيكون شيئًا قبل أن يتحقق في الوجود على شرط إمكان تحقق وجوده وخلقه، بخلاف المستحيل، الذي لن يكون شيئًا، ولن يتحقق وجوده أبدًا، ومعنى هذا أنّ العدم يُسمى شيئًا بحسب الإطلاق اللّغوي، وإن لم يكن في الحقيقة عينًا وذاتًا، كما ذكر آنفًا.

المذهب الثالث: المعدومات الممكنة قبل دخولها في الوجود هي أشياء وذوات، فهم يرون أنّ الوجود زائد على حقيقة الذات، ومنفكّ عنها، وهذا لجمهور المعتزلة؛ ولذلك قالوا: إنّ المعدوم قبل حصوله وخلقه هو ذات [1].

---

[1] النجراني، تقي الدين النجرانى، **الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**، تحقيق د. السيد محمد الشاهد، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ص١٧٠.

[2] ينظر التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض، الحسن النجراني المعتزلي، تحقيق د. سامي نصر، الطبعة دار الثقافة للطباعة، ص٧٦.

المبحث الثالث

أدلة المثبتين لشيئية المعدوم

هذا، وقد احتجّ من قال بشيئية المعدوم بحجج عقلية ونقلية، على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأدلة العقلية

الدليل الأول: المعدوم متميّز، وكل متميّز ثابت، فالمعدوم ثابت. بيان إثبات هذه المقدمة من طريقين:

- **الأول:** لما كان المعدوم ممكن التصور، ولا يتصور الشيء إلا بتميزه عن غيره؛ كان المعدوم متميزًا، بمعنى آخر: إنّ المعدوم معلوم، وكل معلوم متميّز [٢]، أمّا أنّ المعدوم معلوم؛ فلأنّ طلوع الشمس غدًا معلوم الآن، وهو معدوم، وأمّا أنّ المعلوم متميز؛ فلأنّي أميز بين طلوع الشمس من مغربها ومن شرقها، وكذلك أحكم على إحدى الحركتين بأنها توجد غدًا، وعلى الأخرى بأنّها لا توجد، ولا معنى للمتميّز إلا ذلك.

---

[١] قال هذا القول من المعتزلة أبو يعقوب الشحام، وأبو علي الجبائي، وأبو هاشم وأبو الحسن الخياط، وأبو عبد الله البصري، وأبو إسحاق بن عياش، وقاضي القضاة، وأبو رشيد.... لمزيد بيان أنظر: النجراني، **الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**، ص١٧٠ ـ ١٧١، وانظر: الكوراني، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت:٨١٢ – ٨٩٣ هـ)، **الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: سعيد بن غالب كامل المجيدي، د.ط، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، ج٤، ص٣٦٦، وانظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت:٦٠٦هـ)، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، ج٣٠، ص٥٧٧، وانظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ص١٦٣، بتصرف. أنظر: القاضي عبد الجبار، المغني، ج١١، ص٤٥٩، وانظر: محمود، يوسف عبد العزيز محمود، **فكرة شيئية المعدوم عند المتكلمين**، ص١١٢، دار المنظومة.

[٢] الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، **معالم أصول الدين**، تح: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، دار الكتاب العربي – لبنان، ص٢٩.

○ **الثاني:** إنّ الإرادة قد تعلقت ببعض المعدومات دون البعض الآخر، وكذلك القدرة، بمعنى أنّ بعض المعدومات كان مُرادًا ومقدرًا دون بعضها الآخر...؛ وذلك أني قادر على الحركة يمنة ويسرة، وغير قادر على خلق السماء والأرض، وهذا الامتياز حاصل قبل دخول هذه الأشياء في الوجود، فلولا تميز هذه المعدومات عن بعض، لاستحال أن يقال إنّه يصحّ منّي فعل هذا، ولا يصحّ منّي فعل ذلك. النتيجة التي تترتب على ما تقدم أنّ المعدوم متميّز.

فثبت بهذين الوجهين أنّ المعدومات الممكنة متميزة، وأمّا أنّ كلّ متميّز ثابت؛ فلأنّا لا نعني بالثابت إلا كون هذه الماهيات في أنفسها متعينة ومتحققة [١]، ومن المعلوم بالضرورة أنّ امتياز هذه الماهية عن تلك الماهية لا يحصل إلا بعد تحقق هذه الماهية، وتحقق تلك الأخرى، فعلمنا أنّ هذه الماهيات متحققة حال العدم.

الدليل الثاني: أنّ المعدوم الممكن متميّز عن الممتنع، ولا يجوز أن يكون الامتناع وصفًا ثبوتًا، وإلا كان الموصوف به ثابتًا، فيكون الممتنع الثبوت واجب الثبوت هذا خُلف، وإذا لم يكن الامتناع ثبوتيًا كان الإمكان ثبوتيًا ضرورة؛ لأنّه في المتناقض من كون أحدهما ثبوتيًا، والآخر سلبيًا، والموصوف بالوصف الثبوتي ثابت، فالمعدوم الممكن ثابت [٢].

الدليل الثالث: الشيء ما يصح أن يُعلم ويُخبر عنه، فكل معلوم شيء، والمعدوم معلوم، فإن قيل: بأنّ الشيء ينصرف إلى الموجود فقط، اقتضى ذلك التكرار، كقولنا: علمت شيئًا موجودًا، كأنك تقول: علمت موجودًا موجودًا. يُفصل هذه الفكرة الرازي في معالم أصول الدين، بقوله: "... وَهَذَا يدل على أَمريْن، الأول: أَنّ تصور مَاهِيَّة الْوُجُود تصور بديهي؛ لأنّ ذَلِك التَّصْدِيق البديهي مَوْقُوف على ذَلِك التَّصَوُّر، وَمَا

---

[١] الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، **المحصول**، تح: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م، ج١، ص٢٦١، بتصرف.

[٢] محمود، يوسف عبد العزيز محمود، **فكرة شيئية المعدوم عند المتكلمين**، ص١١٥، دار المنظومة. بتصرف

يتَوَقَّف عَلَيْهِ البديهي أولى أَن يكون بديهيًا، وَالثَّانِي: أَنّ الْمَعْدُوم مَعْلُوم؛ لأنّ ذَلِك التَّصْدِيق البديهي مُتَوَقف على هَذَا التَّصَوُّر، فَلَو لم يكن هَذَا التَّصَوُّر حَاصِلا لامتنع حُصُول ذَلِك التَّصْدِيق"[١].

المطلب الثاني: الأدلة النّقلية

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيءٌ عَظِيم﴾ [الحج: ١]، وجه الدلالة: سُميت زلزلة الساعة شيئاً رغم أنّها معدومة.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيء قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ووجه الدلالة: أنّ الشيء المقدور قبل القدرة عليه يكون معدومًا.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَولُنَا لِشَيءٍ إِذَا أَرَدنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيءٍ إِنِّي فَاعِل ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمرُهُۥٓ إِذَا أَرَادَ شَيئًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وجه الدلالة: أنّ الله تعالى أثبت ذلك الفعل شيئا قبل الفعل والوجود [٢].

---

[١] الرازي، **معالم أصول الدين**، ص٢٩.

[٢] انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأنّدلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، د.ط، مكتبة الخانجي – القاهرة، ج٥، ص٢٧، وانظر: الرازي، **التفسير الكبير**، ج٢٣، ص٢٠٠، وانظر: الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت ٧١٦ هـ) (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م)، **الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص٤٤٤، وانظر، ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ) (١٤١٩ هـ –١٩٩٨م)، **اللباب في علوم الكتاب**، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ج١٤، ص١٢.

المبحث الرابع
أدلة النّافين لشيئية المعدوم

لم يفرق من نفى شيئية المعدوم بين ماهية الشيء ووجوده، فماهية كل شيء هي عين وجوده، وليس الوجود قدرًا زائدًا على الماهية، فالشيء يحتاج لوجود في الخارج، وذلك الوجود الخارجي هو عين الشيء ونفسه وحقيقته، والأصل أنّ الماهية هي ما يكون في الأذهان، والوجود ما يكون في الأعيان، ومن غير المعقول أن تكون الماهية التي في الذهن هي نفسها الموجود الذي في الخارج قبل وجوده، كأن تكون في الإنسان المعين جواهر عقلية، قائمة بنفسها، (كالنطق، الإحساس، الحركة، الإرادة)، مغايرة لهذا المعين، وإنّما هذه أسماء للمعين، ومن المكابرة للحس والعقل إثباتها أعيانًا قائمة بنفسها في المعين، قبل خلقه ووجوده، حيث لا يوجد جوهران: عارضًا ومعروضًا، بل ذات وصفات.

المطلب الأول: الأدلة العقلية

الدليل الأول: إنّ المعدوم متصف بالعدم الذي هو صفة نفي؛ لكونه رفعًا للوجود الذي هو صفة ثبوت، والمتصف بصفة النفي منفي، كما أنّ المتصف بصفة الإثبات ثابت.

الدليل الثاني: يلزم من كون الذوات ثابتة في العدم، وكون ثبوتها ليس من غيرها، تعدد الواجب (الله)، ووجوب الممكنات (المخلوقات).

الدليل الثالث: إنّ الذوات الثابتة في العدم غير متناهية، وهذا محال؛ لأنّ القدر الذي خرج منها إلى الوجود متناهٍ اتفاقًا، فيكون الكل أكثر من القدر الذي بقي على العدم بقدر متناهٍ، وهو القدر الذي دخل في الوجود، فيكون الكل متناهيًا بكونه زائدًا على الغير بقدر متناهٍ.

الدليل الرابع: إن كان المعدوم مساويًا للمنفي أو أخصّ منه، لم يكن ثابتًا، وإن كان أعمّ منه لم يكن نفيًا صرفًا، وإلا لما بقي فرق بين العام والخاص، بل ثابت، وهو صادق على المنفي، فيلزم ثبوته وهو المحال [١].

المطلب الثاني: الأدلة النّقلية

الدليل الأول: قوله تعالى لزكريا عليه السلام: ﴿وَقَد خَلَقتُكَ مِن قَبلُ وَلَم تَكُ شَيـًٔا﴾ [مريم: ٩]، فهذه الآية ذكرت زكريا عليه السلام قبل زمن وجوده، أي: حال عدمه، وأنّه لم يك شيئًا آنذاك؛ ممّا يعني أنّ المعدوم ليس بشيء.

الدليل الثاني: ومن الأدلة قوله سبحانه: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدخُلُونَ ٱلجَنَّةَ وَلَا يُظلَمُونَ شَيـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]، أي: لا ينقصون شيئًا من ثواب أعمالهم، ولو كان المعدوم شيئًا لكان التقدير: لا يظلمون موجودًا ولا معدومًا، والمعدوم لا يتصوّر أن يظلموه؛ فإنه ليس لهم، ولا ثوابًا لأعمالهم.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِين مِّنَ ٱلدَّهرِ لَم يَكُن شَيـًٔا مَّذكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، فدلت الآية على أن الإنسان قبل وجوده لم يكن شيئًا، وهو قبل وجوده معدوم؛ ممّا دلّ على أنّ المعدوم ليس بشيء.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقنَٰهُ بِقَدَر﴾ [القمر: ٤٩]، فدلت الآية على أنّ كلّ شيء مخلوق، وهم يقولون: إنّ المعدوم شيء، وإنّه ليس بمخلوق، بل لا يختلف المعتزلة في أنّ كل مخلوق فهو موجود، فدلّ ذلك على أنّ المعدوم ليس بشيء[٢].

---

[١] انظر: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت ٨٤٠هـ)، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ج٥، ص٥٦-٥٧، ج٧، ص٨ ط٣. بتصرف. انظر: الآمدي، **غاية المرام في علم الكلام**، ص١٢٠/٢٧٨/٢٧٩، بتصرف. انظر: محمود، يوسف عبد العزيز محمود، **فكرة شيئية المعدوم عند المتكلمين**، ص١٢٢، دار المنظومة.

[٢] انظر: ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج٥، ص٢٧-٢٨، بتصرف. انظر: أبو الفضائل، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازيّ الحنفي، **حجج القرآن**، المصحح: أحمد عمر المحمصاني الأزهري، د.ط، دار الرائد العربي - لبنان، ص٨٢. بتصرف انظر: الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، د.ط، دار التربية والتراث - مكة المكرمة، ج١٨، ص٢١٩. بتصرف

المبحث الخامس

تفصيل ما يتفرع من القول بشيئية المعدوم

المطلب الأول: الأعيان الثابتة في العدم

إنّ القول بشيئية المعدوم الممكن، على اعتبار الشيء بمعنى الذات والماهية، لابدّ لمن ذهب هذا المذهب من القول بمسألة الأعيان الثابتة في العدم، وقد اتُّهم بهذا بعض المعتزلة والفلاسفة، كما اتُّهم بعض الصوفية، كابن عربي، بوحدة الوجود المادية أو الروحية، أي: أنّ الوجود واحد ظاهر وباطن [١].

هذا؛ إلا أنّ هذا الكلام لا يُؤخذ بإطلاقه؛ لوجود الخلاف عند المعتزلة أنفسهم في الأشياء حال عدمها، هل توصف وتتحيز؟ حيث ذهب بعضهم إلى أنها ليست موصوفة بما تتميز به عن غيرها، فهي عارية عن الصفات؛ لأنّها في حال عدمها ذات فقط، والصفات تحصل في زمان الوجود، فلا تتميز الذوات في حال عدمها إلا في حال الوجود، فكأن المعدوم مادة أولى ليست لها أي صورة [٢]، وذهب آخرون إلى أنّها موصوفة في حال عدمها، كالجوهرية، والسوداوية، والبياضية، والحرارة، والبرودة.. فأثبتوا لماهية المعدوم في حالة عدمه أجناسًا وأنواعًا مختلفة في الصفات، فالجوهرية صفة ذات وجنس، يوصف بها الجوهر، فيما لم يزل، ولا يزال وجد أو عدم، وكذلك السواد والبياض، والحرارة والبرودة، إلا أنه لا يُدرك بهذه الصفات أو الهيئات إلا عندما يحصل له الوجود، فالسواد –مثلًا– له في العدم صفة السواد، وهي تقتضي السواد عندما يحصل لها الوجود[٣]، كما اختلفوا في التحيّز، فقيل: يثبت للجوهر في

---

[١] أبو طه، أرزاق فتحي، **شيئية المعدوم والأعيان الثابتة بين المعتزلة وابن عربي**، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم، دار المنظومة، ص٥٨٢. بتصرف.

[٢] النجراني، الحسن بن متويه النجراني المعتزلي (ت:٤٦٩هـ)، **التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض**، تحقيق د. سامي نصر لطف، د.فيصل بديرعون، ب.ط، دار الثقافة، القاهرة، ص٥٧. بتصرف

[٣] النجراني، مختار بن محمود العجالي المعتزلي (ت: ق٧هـ)، **الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**، تح: محمد الشاهد، ب.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء

حال وجوده فقط؛ لأنّه لو تحيّز في حال عدمه لوجب أن يُرى، وقيل: بثبوت التحيز للجوهر في حال العدم، وقيل: بأن صفة الجوهرية ليست غير صفة التحيّز، فهما صفة واحدة.

على أنّه ممّا ينبغي علمه ومعرفته؛ أنّ جمهور المعتزلة ـ عدا أبا يعقوب الشحّام، وأبا الحسين الخيّاط ـ وإن قالوا بشيئية المعدوم، وأنه جوهر، وعرض، وسواد وبياض، فإنهم لا يقولون إنّ العدم جسم، ولا إنه يقبل الأعراض[١]، وهنا ندرك أنّ الشحّام والخياط، ومن وافقهم من المعتزلة، أقرّا بأنّ الجسم جسم، وأنّ السواد سواد، وأنّ البياض بياض، قبل وجودهم في عالم الأعيان، وأنّ المعدوم في حال عدمه شيء، وجوهر، وذات، وقد أدّى بهم هذا إلى إثبات التحيّز والجهة إلا أنّ الجبائي نقض قولهم هذا، وبيّن أنّ قولهم هذا يصل بهم إلى القول بقدم الأجسام[٢].

وعليه، فلا نستطيع أن نعمم القول بـ "الأعيان الثابتة في العدم" لكلّ المعتزلة.

المطلب الثاني: القول بقدم العالم

يرى كثير من الكتاب أنّ جمهور المعتزلة وقعوا في القول بقدم العالم أو المادة التي خُلق منها العالم، طالما أنّهم يثبتون شيئية المعدوم، فإنّهم "عجزوا في الحقيقة عن التحرّر تمامًا من فكرة فلاسفة الإغريق، وخاصة أرسطو، فظنوا أنّ العدم الذي خُلق منه العالم ذات حقيقية، وأنّه يحتوي على ما يسمونه: جواهر الأشياء وأعراضها،

التراث، القاهرة، ص١٧٢، بتصرف. انظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، **المحصول**، تح: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ص٣٧، ط٣، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

[١] أبو المظفر، طاهر بن محمد الإسفرايني (ت:٤٧١هـ)، **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، تح: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٨٤، بتصرف.

[٢] البغدادي، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، **الفرق بين الفرق**، دار الآفاق، بيروت، ص١٦٥. هذا ما وجدته في كتب الأشاعرة، ولكن منطوق بعض كتب المعتزلة قد تختلف عن هذا المفهوم كما سيأتي.

قبل أن توجد بالفعل...، وهذا الرأي الذي يقصده المعتزلة، لا يفترق كثيرا عن رأي الفلاسفة، القائل بقدم العالم؛ ذلك لأنّ العدم الذي يُعدّ ذاتًا سابقة للكون، ليس في التحليل الأخير سوى نسخة من المادة القديمة عن فيلسوف، مثل: أرسطو، فكأنّ المعتزلة انساقوا رغمًا عن حرصهم على ما جاء به الوحي، إلى التسليم بقدم المادة الأولى، التي تُخلق منها الأشياء، فالعدم ليس إذن فكرة مجردة من كل شيء أو نفيًا محضًا، بل هي تُعبر عن الشيء المعدوم الذي يمكن أن يوجد بالفعل، وقد اعترفوا صراحة بأنّ الشيء المعدوم، الممكن الوجود، ذاتٌ حقيقية، ينقلها الله بالخلق من العدم إلى الوجود؛ لذا فإنّ بعض كتّاب الفرق، ومنهم: البغدادي، والشهرستاني، اتهموا القائلين بأنّ المعدوم شيء بأنّهم كانوا يضمرون قدم العالم، ولمّا لم يجسروا على إظهاره؛ قالوا بما يؤدي إليه"[1].

المطلب الثالث: القول بعالم المُثُل الأفلاطونية والهيولى

لقد اتُّهم المعتزلة الذين قالوا بشيئية المعدوم، بتأثرهم بفلسفة أفلاطون، القائل بعالم المُثل: "المثل الأفلاطونية"[2]، وتأثروا بأرسطو القائل بفكرة الهيولي، وهي المادة الأولى للخلق، والتي تكتسب صورتها النهائية مع الوجود.

ولكن من الصعوبة اتّهام المعتزلة بهذه التُّهم؛ وذلك لأنّهم لم يقصدوا بقولهم شيئية المعدوم قدم العالم، أو التأثر بأفلاطون في نظرية المثل أو أرسطو في نظرية الهيولي، وذلك من حيث إنّهم أثبتوا أزلية الخالق وحده، فقالوا: "بأنّ أخصّ وصف للألوهية هو

---

[1] عبد الحميد، عرفان عبد الحميد، **الفلسفة في الإسلام دراسة ونقد**، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، د.ط، ص١٣٩.

[2] المثل الأفلاطونية: المعاني الكلية وهي موجودة وجودا مستقلا، وأن وجودها هو الوجود الحقيقي، بحيث إن الموجودات الحسية ليست إلا أشباحا وظلالا لها. أنظر لمزيد بيان: تاريخ الفلسفة اليونانية، د. عوض جاد حجازي، د. محمد السيد نعيم، دار الطباعة المحمدية، ط٢، ص ١٢٠

القدم، وأنّ الذوات إذا اشتركت في أخصّ وصف اشتركت في سائر الصفات"[١]، فكيف يُتهمون بمثل هذه التُهم التي قد تُخرج صاحبها من الملة عند بعض العلماء؟! وهم يؤكدون على حدوث العالم بكل ما فيه، ويظهر هذا في كتبهم العقدية، ويقولون: بأنّ الخلق يكون للعدم الممكن من الله تعالى بقول كن: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، بخلاف كثير من الفلاسفة الذين "لا يثبتون إمكان الوجود للعدم إلا من مادة أولى؛ لأنّ الشيء عندهم لا يخرج من العدم المحض إلى الوجود إلا من تلك المادة الأزلية القديمة"[٢].

المطلب الرابع: خلاصة ما يراه الباحث في اتّهام المعتزلة

يُمكن أن نقول بحسب ما تقدم من كتبهم، بأنّهم قد يعنون بشيئية المعدوم أنّ حقيقة الوجود كانت ثابتة في علمه تعالى قبل انتقال الوجود من العدم إلى الوجود عن طريق الإمكان عبر وسيلة الخلق، وذلك مثل أنّ حقيقة العالم الأخروي الآن ثابتة في علمه تعالى مع أنّها لم تتحقق إلى الآن عن طريق الخلق في الوجود؛ لأنّ المعدوم ـ لغة ـ لا يقتصر على مجرد سلب الوجود، بل يشمل التصورات الذهنية، وإن كانت معدومة حيث يستطيع الإنسان أن يحكم عليها، وأن يُخبر عنها، ولله المثل الأعلى؛ لأنّ تصورات العقول لماهيات الأشياء، بأجناسها وأنواعها، لا يُشترط أن تكون موجودة وخارجة عن العقول؛ لأنّ أسباب الوجود الظاهر تختلف عن أسباب الماهية الباطن، فقد تكون الأشياء موجودة ثابتة محققة ـ في العدم الباطن ـ بإدراك الحواس لها ـ مثلًا ـ وأن تكون الأشياء ثابتة محققة ـ في الوجود الخارجي ـ ولكن بفعل فاعل أو خلق الله لها، وذلك لاختلاف أسباب الماهية عن أسباب الوجود. فما المانع أن يكون العالم ـ

---

[١] أبو الحسن، عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهدذاني الأسدي أبادي (ت:٤١٥هـ)، **شرح الأصول الخمسة**، تح: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص١٨١، ١٨٢.

[٢] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، **تهافت الفلاسفة**، تح: سليمان دنيا، ط٦، دار المعارف، القاهرة – مصر، ص٧٤.

قبل خلقه ـ شيئًا معلومًا ثابتًا في علم الله الأزلي، لاسيّما مع وجود الفرق بين الوجود العيني للشيء، والوجود العلمي أو الذهني، وهم ـ جمهورهم ـ يعنون عند حديثهم عن شيئية المعدوم بالوجود الذهني، والذي يدخل في مبحث المعرفة والأفكار (الأبستمولوجيا، والأيديولوجيا)، وليس الوجود والخلق (الأنطولوجيا)، فلا علاقة له بقدم العالم، ولا بعالم المثل أو الهيولي.

وبالجملة؛ فإنّ جمهور المعتزلة يعنون بشيئية المعدوم أنّه معلوم ومخبر عنه، حتى وإن قيل بأنّ العدم ذات، فمقصودهم بقولهم: إنّ العدم ذات، أي: يصح أن يُعلم ويُخبر عنه، ولا تخرج الذات العدمية من ذلك؛ وذلك لأنّ المعلوم عندهم يتعلق بالموجود والمعدوم، فالمتحقق في الخارج هو الموجود، وغير المتحقق في الخارج هو المعدوم، حتى وإن كان المعدوم جوهرًا؛ لأنّ الجوهرية صفة الجنس، وهي تختلف عن صفة الوجود، فإنّ صفة الجنس وهي الجوهرية ثابتة في العدم، بمعنى أنّ العلم تعلّق بها، وهي غير صفة الوجود...؛ وذلك لأنّهم يرون أن صفات الأجناس كالجوهرية والعرضية، أشياء ثابتة في العدم؛ بسبب تعلق العلم بها، فكما يصحّ أن يسمى المعدوم جوهرًا، يصحّ أن يُسمى شيئًا؛ لأنّ حقيقة الشيء ما يصحّ أن يعلم ويخبر عنه، والعدم، وإن كان معدومًا إلا أنّ صحة العلم به قائمة، فإطلاق اسم الشيء أو الذات على المعدوم هو من جهة الألفاظ والعبارات [1].

ثم إنّ المعتزلة – كما مرّ مُسبقًا – قالوا: بأنّ الوجود زائد على حقيقة الذات، ومنفكّ عنها، فيمكن أن تثبت الحقائق مع انتفاء الوجود عنها، ففرقوا بين الشيء باعتباره حقيقة معقولة، يمكن أن تتحقق في الخارج، أو لا تتحقق، أي: الماهية، وبين الشيء المتحقق في الخارج، أي: الموجود، وقد أرادوا من ذلك تنزيه الله تعالى بالتمييز بين ماهيات الأشياء الممكنة، التي يمكن أن توجد أو لا توجد ـ بفعل الله

---

[1] النجراني، الحسن بن متويه النجرانى المعتزلي (ت:٤٦٩هـ)، **التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض**، تحقيق د. سامي نصر لطف، د. فيصل بديرعون، ب.ط، دار الثقافة، القاهرة، ص٣٣ –٣٤– ٧٧ بتصرف.

تعالى، الذي أخرجها من القوة إلى الفعل. فقالوا: بأنّ وجود الممكن (المخلوق) غير ماهيته، وذلك بخلاف وجود الله واجب الوجود بذاته (الخالق)، إذ وجوده عين ماهيته، وليس بحاجة لفاعل يوجده [١].

وعليه؛ فقد انتفت المشابهة بين ماهية الكون (المخلوق) وماهية الله (الخالق)، عن طريق القول بشيئية المعدوم أو فكرة العدم، أي: أن العالم كان عدمًا، أو معدومًا، قبل أن يكون أي (المَشيء) بمعنى المفعول، واستمدّ وجوده من الله تعالى أي (الشائي) بمعنى الفاعل.

[١] ابن الوزير، محمد ابن إبراهيم الوزير الحسني اليمني الصنعاني (ت:٨٤٠هـ)، **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**، طُبع في القاهرة سنة ١٣٤٩هـ، د.ط، ص١٠٠، بتصرف.

الخاتمة

في ختام المبحث، نلخِّصُ أهمّ ما جاء فيه، في النقاط الآتية:

١. اختلف المتكلمون فيما بينهم حول إثبات المعدوم شيئاً موجوداً، له ماهية وذات، وذلك بين منكر ومثبت، ومن أشهر من أثبت شيئية المعدوم، جمهور المعتزلة، وبعض المتكلمين والفلاسفة، وأمّا بقية الفرق الإسلامية، كالإباضية، والأشاعرة، فقد ذهب جمهورهم إلى أنّ المعدوم ليس بشيء.

٢. الشيء لغةً: هو ما يصحّ أن يكون موضوعًا معلومًا في المُخبر عنه، كالمسند إليه، وعليه، فإنّ الشيء في اللغة عبارة عن كل موجود، إمّا حسًّا كالأجسام، أو حكمًا كالأقوال.

٣. العدم لغةً: هو فقدان الشيء، وعدم وجوده بغيابه عن الواقع المحسوس، واصطلاحًا هو: سلب الوجود عمّا من شأنه أن يكون موجودًا.

٤. قال بعض المعتزلة بأنّ المعدوم ليس بشيء، فهو نفي محضّ، إلا أنّ جمهورهم أثبت الشيئية للمعدوم.

٥. فرّق المعتزلة بين كون الشيء محسوسا في العالم الخارجي، (تحقق الوجود عن طريق الخلق)، وبين كون الشيء حقيقةً وماهيةً معقولة، قد تتحقق في الخارج أو لا تتحقق.

٦. معنى قول المعتزلة إنّ المعدوم شيء وذات، هو أنه معلوم ومخبر عنه، فهو معقول لم يتحقق وجوده، ولم يقولوا بقدم المعدوم أو العالم.

٧. لم يتأثر المعتزلة بالفكر اليوناني سلبًا، وإن كان هنالك تشابه في آليات البحث والتفكير التي توصل بها كل منهما إلى مآربه.

٨. يرى كثير من الكتاب أنّ المعتزلة وقعوا في القول بقدم العالم أو المادة التي خُلق منها العالم، طالما أنّهم يثبتون شيئية المعدوم.

٩. جمهور المعتزلة يعنون بشيئية المعدوم أنّه معلوم ومخبر عنه، حتى وإن قيل بأنّ العدم ذات، فمقصودهم بقولهم: إنّ العدم ذات، أي: يصحّ أن يُعلم ويُخبر عنه، ولا تخرج الذات العدمية من ذلك؛ وذلك لأنّ المعلوم عندهم يتعلق بالموجود والمعدوم،

فالمتحقق في الخارج هو الموجود، وغير المتحقق في الخارج هو المعدوم، حتى وإن كان المعدوم جوهرًا؛ لأنّ الجوهرية صفة الجنس، وهي تختلف عن صفة الوجود.

المصادر والمراجع

١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنّصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣، ١٤١٤هـ، دار صادر بيروت.

٢. أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ط، نُشر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، دار الفكر.

٣. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، أبو منصور (ت ٤٢٩هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط٢، ١٩٧٧م، دار الآفاق الجديدة – بيروت.

٤. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د. علي دحروج، ط١، ١٩٩٦م، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت.

٥. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش – محمد المصري، د.ط، مؤسسة الرسالة – بيروت

٦. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، تح: صالح بن مقبل بن عبد الله العصيمي التميمي، ص٤٧٢، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، دار الفضيلة – الرياض

٧. الوارجلاني، عبد الكافي بن أبي يعقوب يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن محمد التَّفتازاني الوارجلاني (ت قبل: ٥٧٠هـ / ١١٧٤م)، الموجز، ب.ط، دار الجيل – بيروت.

٨. السالمي، عبد الله بن حميد بن سلوم بن عبيد بن خلفان السالمي، مشارق أنوار العقول، د.ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، السيب: الحيل الجنوبية.

٩. محمود، يوسف عبد العزيز، فكرة شيئية المعدوم عند المتكلمين، ج١٦، ص١١٥، جامعة القاهرة _ مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، المنظومة.
١٠. أبو طه، أرزاق فتحي، شيئية المعدوم والأعيان الثابتة بين المعتزلة وابن عربي، ص٥٨٢، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم، المنظومة.
١١. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال.
١٢. المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، دار الكتب العلمية – بيروت.
١٣. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، مشكاة الأنوار، تح: أبو العلا عفيفي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
١٤. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تهافت الفلاسفة، تح: سليمان دنيا، ص٧٤، ط٦، دار المعارف، القاهرة – مصر.
١٥. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير، ط٣، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٦. الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت ٦٣١هـ)، غاية المرام في علم الكلام، تح: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة.
١٧. الكوراني، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨١٢ – ٨٩٣ هـ)، الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، تح: سعيد بن غالب كامل المجيدي، د.ط، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١٨. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، ط٣، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٩. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، معالم أصول الدين، تح: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، دار الكتاب العربي – لبنان.
٢٠. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، المحصول، تح: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط٣، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة.
٢١. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأنّدلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، د.ط، مكتبة الخانجي – القاهرة.
٢٢. الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت ٧١٦ هـ)، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٢٣. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٢٤. ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت ٨٤٠هـ)، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تح: شعيب الأرنؤوط، ج٥، ص٥٦–٥٧، ط٣، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٢٥. أبو الفضائل، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازيّ الحنفي، حجج القرآن، المصحح: أحمد عمر المحمصاني الأزهري، د.ط، دار الرائد العربي – لبنان.
٢٦. الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ – ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج١٨، ص٢١٩، د.ط، دار التربية والتراث – مكة المكرمة.
٢٧. النجراني، الحسن بن متويه النجرانى المعتزلي (ت:٤٦٩هـ)، التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض، تحقيق د. سامي نصر لطف، د. فيصل بدير عون، ب. ط، دار الثقافة، القاهرة.
٢٨. النجراني، مختار بن محمود العجالي المعتزلي (ت: ق٧هـ)، الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، تح: محمد الشاهد، ب.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة.
٢٩. أبو المظفر، طاهر بن محمد الإسفراييني (ت:٤٧١هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.
٣٠. أبو الحسن، عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهدذاني الأسدي أبادي (ت:٤١٥هـ)، شرح الأصول الخمسة، تح: د. عبد الكريم عثمان، ص١٨١، ١٨٢، ط٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، مكتبة وهبة.
٣١. ابن الوزير، محمد ابن إبراهيم الوزير الحسني اليمني الصنعاني (ت:٨٤٠هـ)، ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، طُبع في القاهرة سنة ١٣٤٩هـ، د.ط.
٣٢. عبد الحميد، عرفان عبد الحميد، الفلسفة في الإسلام دراسة ونقد، د.ط، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.